المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

دراسات | 12 حزيران/ يونيو، 2022

# تركيا وإشكالية الحياد في حرب أوكرانيا

عماد قدورة

**تركيا وإشكالية الحياد في حرب أوكرانيا**

سلسلة: دراسات

12 حزيران/ يونيو، 2022

عماد قدورة
باحث ومدير قسم التحرير في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2022

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

# المحتويات


مقدمة 1

أولًا: الحياد في العصر الحديث 2

ثانيًا: تركيا و«الحياد» تاريخيًا 4

ثالثًا: هل تركيا محايدة في حرب أوكرانيا؟ 5

رابعًا: لماذا يفضل الأتراك الحياد؟ 10

خاتمة: هل الحياد ملائم لتركيا؟ 12

المراجع 13

## مقدمة

تُعدّ سياسة تركيا في حرب أوكرانيا منذ بدئها محلّ تساؤلٍ وجدلٍ لدى أطراف عديدة، نظرًا إلى استمرار علاقاتها القوية مع روسيا، وعدم انضمامها حتى الآن للعقوبات الأوروبية والأميركية عليها. وفي الوقت نفسه، تدين أنقرة غزو أوكرانيا ولا تعترف بالأمر الواقع المترتب عليه. وتُقدّم نفسها بوصفها وسيطًا في المفاوضات لوقف إطلاق النار بين الدولتين، وإيجاد تسوية شاملة للحرب وأسبابها، وترحب بدور الضامن الأمني لأوكرانيا في اتفاق سلام محتمل. ويزيد الأمر جدلًا، أن المواقف الرسمية للدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية، لم تُشدّد حتى الآن على إلزام تركيا بالانضمام لمقاطعة روسيا ومعاقبتها.

وعلى الرغم من صمت تركيا والدول الغربية، حتى الآن، عن توجيه انتقادات رسمية متبادلة بشأن علاقات أنقرة بموسكو ما بعد الحرب، فإن الإعلام الغربي لم يكف عن توجيه اللوم لتركيا واتهامها بأنها تنتهج «الحياد» بدلًا من أن تتبنى سياسة حلف شمال الأطلسي «الناتو» بوصفها عضوًا فيه، وبسبب عدم انضمامها للعقوبات ضد روسيا. في المقابل، لم يتوانَ الإعلام التركي عن الدفاع عن موقف حكومته، والذي يصفه أيضًا بأنه «محايد»، وهو الوصف الذي يعكس الرغبة الشعبية التركية أيضًا إزاء هذه الحرب كما تُظهر استطلاعات الرأي التي نذكر بعضها في هذه الدراسة. ويمكن الاسترشاد بمثالين يجملان كلًا من الانتقاد والتأييد لما يُسمى «الحياد» التركي؛ إذ تعّبر مقالة نشرتها صحيفة **واشنطن بوست** عن الآراء الناقدة لتركيا في هذه الحرب والتكاليف المحتملة التي قد تدفعها، بينما تعبرّ مقالة نشرتها صحيفة **صباح** المقربة من الحكومة عن آراء للإعلام التركي والمكاسب المحتملة التي قد تجنيها أنقرة.

في الحالة الأولى، ينقد كاتب المقالة موقف الحياد التركي، وعدم المشاركة في العقوبات، ويضمّنه تهديدات مبطّنة بأن موقف حلف الناتو قد يتغير تجاه تركيا، فيقول: «كلما طال أمد الحرب، كان من الصعب الحفاظ على حياد تركيا المدروس بعناية. كما يصعب تبرير رفض أردوغان الانضمام إلى التحالف الغربي في فرض عقوبات صارمة على موسكو وسط تزايد الأدلة على جرائم الحرب الروسية، ورسو اليخوت الفاخرة لأصدقاء بوتين المقربين من الأوليغارشية وانتقال حقائبهم المليئة بالنقود إلى تركيا، وشراء الأخيرة أنظمة دفاع صاروخي روسية رغم اعتراضات الناتو؛ ما جعل تركيا تشكك في حلفائها [...] إذا كان الزعيم التركي يريد الامتيازات التي تأتي مع عضوية الناتو، فعليه أن ينضم إلى الإجماع». ويشير الكاتب إلى قائمة من «التكاليف الجيوسياسية والاقتصادية» التي ستدفعها تركيا بسبب مواقفها؛ إذ «سيجد أردوغان نفسه مدفوعًا إلى أبعد من هوامش التحالف [...] وقد يغرق الاقتصاد التركي في هوة أعمق، حيث بلغ معدل التضخم أعلى مستوياته في 20 عامًا»[1].

أما في الحالة الثانية، التركية، فنجد أن هناك ترويجًا لموقف الحياد، فالصحيفة أضافت في مقدمة المقالة ملخصًا مدروسًا يقول: «بكلمة واحدة، فشل الغرب في الحرب الروسية الأوكرانية، بينما أثبتت تركيا قوتها المحايدة في الدبلوماسية العالمية». ثم يقول كاتب المقالة: «سيغير الوسيط المحايد والموثوق والقوي بشكل إيجابي مسار هذه الكارثة [...] تبدو تركيا - باعتبارها الجارة في البحر الأسود لكلا الجانبين - وسيطًا رئيسًا. يعمل موقف الدولة المحايد كاستراتيجية لخفض التصعيد في هذا الصراع، حيث يعد الجيش التركي قوة مذهلة بين حلفاء الناتو. وفقًا لبعض العقول الغربية، فإن وجود تركيا في الحلف هو خط المقاومة العسكرية الأول الذي سيشارك فيه الجيش التركي [...] ومع ذلك، فإن أنقرة تقف بحزم في موقفها المحايد بينما تتبنى سياسات إنسانية وبناءة وتتعامل مع جميع الأطراف». وحتى استخدام أوكرانيا للطائرات التركية المسيرة من طراز "بيرقدار بي تي 2"، التي تساهم فعليًا في المجهود الحربي الأوكراني ويمكن اعتبارها

1 Bobby Ghosh, "Turkey's Neutrality on Ukraine is Coming at a High Price," *The Washington Post*, 18/4/2022, accessed on 29/4/2022, at: https://wapo.st/3w5g74u

اتساقًا والتزامًا مع سياسة الناتو وجهوده، فإن كاتب المقالة ينأى بتركيا عن هذا الالتزام ويعتبر أنها لا تقدم دعمًا لأوكرانيا، فيقول: «كان شراء الطائرات بدون طيار مجرد جزء من التجارة الثنائية التي تمت في إطار معايير القانون الدولي. وهذا يعني أن تلك الطائرات التي تستخدمها أوكرانيا ليست 'تركية' في الوقت الحالي ولكنها 'أوكرانية'»[2]، وذلك للتأكيد على موقفه أو موقف الصحيفة المتعلق بالحياد.

في الواقع، لم يكن الحياد مطلبًا لحوار تركيا مع حلفائها الغربيين، أو شركائها الروس، ولم تعلن أنها محايدة ولم تروّج لهذه السياسة رسميًا. كما أنها التزمت ببعض مواقف الغرب مثل إدانة غزو أوكرانيا، وأظهرت تضامنها معها وزودتها قبل الحرب بالطائرات المسيرة. لكنها تسعى من الناحية العملية إلى سياسة الحياد قدر الإمكان كي تتجنب خسارة الشريك الروسي، فلجأت إلى أداة الوساطة بوصف أنقرة مقبولة من طرفي الصراع الروسي والأوكراني. لكن الإشكالية تكمن في الوضع التالي: في حال امتدت الحرب إلى إحدى دول الناتو، أو استخدمت موسكو أسلحة استراتيجية وغير تقليدية ضد أوكرانيا، وبدأت المواجهة على نطاق أوسع، فما السياسة التي ستنتهجها تركيا؟ هل تنجح بإبقاء نفسها محايدة عمليًا عبر الوساطة؟ وهل سيقبل الغرب بهذا الموقف فقط؟ أم سيطلب منها الانضمام بشكل شامل إلى سياساته (مثل العقوبات، والمساهمة الفعلية بالحرب، واستخدام الناتو للأراضي التركية، واستخدام الأسلحة المخزنة فيها ... إلخ)؟

ليست هذه الأزمة الوحيدة، ولا الأولى، التي تشهد مثل هذا الجدل والنقد المتبادل التركي الغربي؛ فموقف تركيا الحذر طوال الحرب العالمية الثانية حتى شباط/ فبراير 1945 (أي حتى قبل انتهاء الحرب بشهور)، وموقفها من تجاوز العقوبات الغربية على روسيا بعد ضم الأخيرة لشبه جزيرة القرم في آذار/ مارس 2014، هما محطتان أخريان أثارتا التساؤل والجدل حول موقف «الحياد» غير المعلن. فهل موقف تركيا «محايد» فعليًا في حرب أوكرانيا 2022؟ وما دلالات موقفها الرسمي الذي يصرّ على دور «الوسيط»؟ وهل هذا الدور، ومن ثمّ موقفها، الذي يبدو محايدًا، يعبّر عن رغبة أنقرة والأتراك عمومًا فحسب، أم أنه مرغوب فيه غربيًا وأوكرانيًا، وربما روسيًا أيضًا؟ وكيف يمكن تفسير الموقف التركي الراهن؟ وهل الحياد يلائم تركيا؟

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة وأسئلتها وتفسير الموقف التركي من حرب أوكرانيا منذ شباط/ فبراير 2022 وتطوره المحتمل، تناقش هذه الدراسة، **أولًا**، ماهية الحياد في العصر الحديث، وأشهر أمثلته، وشروطه قانونيًا وسياسيًا؛ لتحديد إن كان هذا الوصف ينطبق على تركيا. وتستقصي، **ثانيًا**، كيف اتخذت تركيا موقفًا قريبًا من الحياد، إلى حدٍ ما، في الحرب العالمية الثانية 1939 - 1945، وكيف أن موقفها في أزمة شبه جزيرة القرم عام 2014 وتجاوزها العقوبات كان مشابهًا تقريبًا لموقفها في حرب أوكرانيا 2022. وتُحلّل، **ثالثًا**، واقع السلوك التركي في حرب أوكرانيا، هل هو «محايد» أم «مشارك» ومنخرط فيها؟ وتناقش مواقف الدول الغربية وأوكرانيا فعليًا من سياسة تركيا أثناء هذه الحرب، وما إن كانت هذه السياسة تعبّر عن مصالح حلفاء أنقرة أيضًا. وتفسّر، **رابعًا**، لماذا يفضل الأتراك الحياد؟ وأسباب الموقف التركي الحذر في حرب أوكرانيا. وتُختَتَم الدراسة باستنتاجات وبمناقشة إن كان الحياد يلائم وضع تركيا.

## أولًا: الحياد في العصر الحديث

يُعرّف الحياد بأنه «حالة عدم مساعدة أو دعم أي من طرفي النزاع»[3]، وهو أيضًا «الوضع القانوني الناشئ عن امتناع دولة عن المشاركة في حرب بين دول أخرى، والحفاظ على موقف الحياد تجاه المتحاربين، واعتراف المتحاربين بهذا الامتناع والحياد». ويترتب على هذا الوضع بعض الحقوق والواجبات بين الدولة المحايدة

2 Muhammet Ali Güler, "Who is Neutral and Who is Wrong in Ukraine War?" *Daily Sabah*, 1/4/2022, accessed on 29/4/2022, at: https://bit.ly/3P3rt1l

3 "Neutrality," *Merriam-Webster Dictionary*, accessed on 1/5/2022, at: https://www.merriam-webster.com/dictionary/neutrality

والمتحاربين». ووردت قوانين متعلقة بحقوق وواجبات الحياد، معظمها في إعلان باريس لعام 1856، واتفاقية لاهاي لعام 1907. ومن أهم الحقوق هو الحق في وحدة الأراضي؛ فلا يجوز للمتحاربين استخدام الأراضي المحايدة (والمجال الجوي والمياه الإقليمية) كقاعدة للعمليات أو المشاركة في الأعمال العدائية فيها. لكن مع أحداث الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945) لم تعد القواعد التقليدية والمفاهيم الأساسية للحياد قابلة للتطبيق، خاصة بعد انتهاك حياد عدد من الدول؛ مثل الغزو الألماني لبلجيكا، والغزو الإيطالي لليونان، والاحتلال البريطاني لأيسلندا[4]. واختفى الحياد باعتباره وضعًا قانونيًا في ميثاق الأمم المتحدة؛ إذ لا يُذكر مطلقًا فيه. وبدلًا من ذلك، دعا الميثاق في مادته الأولى الدول إلى صيغة عامة دون تحديدها تتمثل بـ «اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام»[5]، وهو ما قد يتيح المجال لبعض الدول في حالات معينة اتخاذ وضع الحياد في حال توافقت الدول المتحاربة على منحها إياه، مثلما تُبين بعض الأمثلة التاريخية التالية ذلك.

يعود ظهور الحياد إلى القرن الرابع عشر حيث ذُكر في بعض المراسلات الدبلوماسية وفي المعاهدات؛ بمعنى عدم المشاركة في النزاعات المسلحة بين الأمراء في أوروبا[6]. ومنذ القرن السابع عشر، أدى الحياد دورًا مهمًا في العلاقات بين الأمم. وتتفاوت درجة الحياد بحسب المشاركة أو العمل السياسي أو الابتعاد عن العمل في الشؤون العالمية، ويمكن أن يكون مرتبطًا بقدر السيادة التي تتمتع بها الدولة. وتتحدد هذه السيادة بالحرية والاستقلال اللذين تتخذ بهما الأمة قراراتها دون إجبارها أو تأثرها بضغوط خارجية. وقد تتخذ الدول الكبيرة والصغيرة وضع الحياد، مثل الولايات المتحدة وسويسرا؛ فبالنسبة إلى الولايات المتحدة كانت هذه السياسة ممكنة في تاريخها المبكر، إذ كان الدافع الأساسي وراء هذا المفهوم هو الاحتفاظ بعلاقات ودية مع كلٍ من الدولتين المتحاربتين؛ فرنسا وبريطانيا العظمى[7]. وفي هذا السياق، كان هدف مبدأ مونرو لعام 1823 هو تعزيز حياد الولايات المتحدة إزاء صراعات القوى الأوروبية، وإبعاد هذه القوى عن التدخل في نصف الكرة الأرضية الغربي[8].

أما الحياد السويسري منذ عام 1815، فهو شكلٌ مختلف ونادر؛ إذ إنه وضع كان مرغوبًا فيه من الدولة نفسها، وكذلك من القوى الأوروبية العظمى الممثلة في مؤتمر فيينا في تلك السنة، ففيه حصلت سويسرا على الاعتراف بوضع الحياد الدائم من خلال معاهدة تضمن لها حرمة أراضيها مقابل موقف محايد في أي حرب قد تندلع[9]. فبعد أن انتهت الحروب النابليونية، أعلن هذا المؤتمر بالإجماع عن «الاعتراف الرسمي وغير المشروط بالحياد الأبدي لسويسرا»، وقد جرى تضمين الحياد رسميًا في دستور سويسرا لعام 1848. واعترفت معاهدة فرساي لعام 1915 بهذا الحياد أثناء الحرب العالمية الأولى[10]. وبهذا الوضع المحايد الفريد حصلت على عضوية عصبة الأمم في عام 1920[11]. كما تعاهدت الدول في بداية الحرب العالمية الثانية عام 1939 على احترام هذا الحياد[12].

---

**4** "Neutrality," *Britannica Encyclopedia*, accessed on 1/5/2022, at: https://www.britannica.com/topic/neutrality

**5** الأمم المتحدة، **ميثاق الأمم المتحدة**، المادة 1، شوهد في 2022/4/29، في: https://bit.ly/3kQQwHa

**6** Peter Lyon, "Neutrality and the Emergence of the Concept of Neutralism," *The Review of Politics*, vol. 22, no. 2 (April 1960), p. 256.

**7** Herman Frohman, "An Analysis of Neutrality and Modern Neutralism," *Journal of International Affairs*, vol. 12, no. 2 (1958), pp. 187, 189.

**8** ورد المبدأ في رسالة سنوية سلمها الرئيس جيمس مونرو إلى الكونجرس في كانون الأول/ ديسمبر 1823، يُحذّر فيها الدول الأوروبية من أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع المزيد من الاستعمار أو التدخل في المنطقة الأميركية، ينظر:
The U.S. National Archives and Records Administration, National Archive, "Monroe Doctrine (1823)," accessed on 1/5/2022, at: https://bit.ly/3LX6qf3

**9** Frohman, pp. 189 - 190.

**10** Dorothy H. Veon and Adolph Meyer, "Switzerland and her Place in International Unity," *Pi Lambda Theta Journal*, vol. 27, no. 2 (December 1948), p. 94.

**11** Lyon, p. 264.

**12** Veon and Meyer, p. 94.

يفسّر وضعُ سويسرا هذه الحالةَ الفريدة، فنظرًا إلى أنها دولة صغيرة، وواقعة بين قوى عظمى متحاربة، وتتكون محليًا من إثنيات أوروبية مختلفة، فإنها معرّضة للخطر إن شاركت في أي حرب. وجغرافيًا تحتل موقعًا استراتيجيًا في أوروبا، قد يجعلها مطمحًا لأي قوة كبرى، ولكن في الوقت نفسه قد يجعل استقرارها وحيادها مهمًا لهذه القوى المتصارعة. وقد وجدت القوى الأوروبية أن من مصلحتها الحفاظ على سويسرا كمركز للحياد طوال القرنين الماضيين؛ فقد صارت موطنًا للعديد من الوكالات الدولية، واستُخدمت كقاعدة للمفاوضات الدبلوماسية المهمة، ووسيطًا في العديد من القضايا الحاسمة[13].

ومن المهم التمييز بين "الشكل القانوني" للحياد الذي تمثله سويسرا، وبين "الشكل السياسي" لحالات الحياد الأخرى مثل الولايات المتحدة وبلجيكا واليونان وأيسلندا تاريخيًا، وفنلندا والسويد اللتين تسببت حرب أوكرانيا مؤخرًا في خروجهما عن وضعهما المحايد وطلب الانضمام إلى حلف الناتو. فالحياد القانوني لسويسرا كان من اختصاص القانون الوطني الذي نص على وضع الحياد، وهو ناتج أيضًا من معاهدة بين الدول؛ أي من مؤتمر فيينا[14]. أما الشكل السياسي في الحالات الأخرى فكان ناتجًا من وضع مؤقت يخص البيئة السياسية السائدة في حينه، ومن رغبة الدول المحايدة في عدم الانخراط في تنافس الدول الكبرى وحروبها في المنطقة التي تقع فيها، وهو وضع لم يُضمَّن في القوانين المحلية، ولم تتفق الدول المتحاربة بالضرورة على إقراره، وإنما جرى احترام هذا الوضع مؤقتًا بحسب مصالح الدول وظروفها.

## ثانيًا: تركيا و«الحياد» تاريخيًا

لا ينطبق الحياد، بشكله القانوني، على تركيا في أي فترة منذ تأسيس الجمهورية عام 1923. فمحاولة الحياد في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) كانت تعبرّ عن حالة ترقّبٍ سياسي حذرٍ لما تؤول إليه موازين القوى بين الدول المتحاربة دون المشاركة في الحرب، بينما كان موقفها من أزمة أوكرانيا في عام 2014 قريبًا من الحياد، فتعاملت معها براغماتيًا؛ إذ في الوقت الذي دانت ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم، فقد تجنبت أي موقف عدائي تجاه موسكو، بما في ذلك عدم الالتزام بالعقوبات الأوروبية والأميركية عليها.

ففي الحرب العالمية الثانية، تمكنت تركيا من تجنّب التورط في الاضطرابات، رغم موقعها الاستراتيجي الحيوي، ووزنها بالنسبة إلى الأطراف المتحاربة. فمع أنها وقّعت معاهدة المساعدة المتبادلة مع بريطانيا وفرنسا في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1939، أي بعد اندلاع الحرب، فإن "الرئيس عصمت إينونو ومستشاري السياسة الخارجية كانوا يعلمون أن تركيا ليست في وضع يسمح لها بالمشاركة في أي حرب؛ فقد كانت قد بدأت للتو في التعافي من الجراح التي خلفتها الحروب المستمرة من عام 1909 إلى عام 1923 عندما تأسست الجمهورية. لذلك، كان لا بد لها من إبعاد نفسها عن الحرب، مع الحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها"[15].

كانت المرحلة الأكثر أهمية في الحرب بالنسبة إلى تركيا هي عام 1940، حيث كانت سنة أزمات حادة وأحداث غير متوقعة؛ فلم تكن تتوقع النجاحات الألمانية في أوروبا الغربية والتطورات التي جلبت دول المحور إلى جوار تركيا، أو التهديد بتطويقها. ففي عام 1939، وأثناء مفاوضات معاهدة تركيا مع بريطانيا ثم فرنسا، تحدث البريطانيون عن "خط ماجينو" Maginot Line وقوته الدفاعية، وتحدث الفرنسيون بأن لديهم "أفضل

13 Frohman, p. 190.

14 Ibid.

15 Selim Deringil, "The Preservation of Turkey's Neutrality during the Second World War: 1940," *Middle Eastern Studies*, vol. 18, no. 1 (January 1982), pp. 30 - 31.
في 12 أيار/ مايو 1939، أعلنت بريطانيا وتركيا بشكل مشترك عزمهما على إبرام اتفاقية أمنية متبادلة. واتفقت الدولتان على التعاون ومساعدة بعضهما البعض في حالة العدوان في البحر الأبيض المتوسط. وأكدتا أن اتفاقهما لا يستهدف أي قوة أخرى. وفي 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1939، أصبح الإعلان ثلاثيًا، عندما انضمت إليه فرنسا.
Y. Olmert, "Britain, Turkey and the Levant Question during the Second World War," *Middle Eastern Studies*, vol. 23, no. 4 (October 1987), p. 437.

دفاعات أرضية موجودة في العالم"، مما يجعل "الهجوم المباشر على فرنسا أمرًا بعيد الاحتمال". لكن التقدم الألماني أثبت لتركيا أهمية الاحتفاظ بسياستها الحذرة وعدم المشاركة وتقييد نطاق المعاهدة، التي بدت تشكل تهديدًا للألمان. ففي 14 آذار/ مارس 1940، اقترح السفير الألماني في تركيا فون بابن Von Papen على الرئيس إينونو معاهدة ألمانية - تركية بما في ذلك إعلان من الحكومة التركية بأن تركيا ستدافع عن حيادها "حتى بقوة السلاح" ضد الحلفاء. وشعرت بريطانيا أن الألمان يخشون من منح تركيا تسهيلات للحلفاء في تراقيا أو المضائق أو القوقاز حتى عندما لا تكون تركيا طرفًا في القتال. من جهة أخرى، كانت روسيا حريصة على التقارب مع الأتراك مع اقتراب الخطر الألماني عليها. فقد كانت ألمانيا مهتمة في نهاية عام 1940 بـ "معرفة موقف تركيا إذا قررت روسيا تنفيذ خططها في المضائق والخليج [العربي]". وبالفعل، أدى التغير الكبير المتمثل بهجوم القوات الألمانية على روسيا إلى إبرام "معاهدة الصداقة وعدم العدوان الألمانية – التركية" في 18 حزيران/ يونيو 1941. وبعد توقف التقدم النازي في ستالينجراد والعلمين، وجدت تركيا نفسها تحت ضغط قوي مرة أخرى. ففي عام 1943 بدأ الحلفاء في الضغط من أجل دخول تركيا الحرب، لكن القوات الألمانية كانت لا تزال على حدود تركيا وكان من المؤكد أن أي مشاركة ستثير غضبها. لكنّ فتح الجبهة الثانية في أوروبا الغربية أدى إلى رفع الضغط عن تركيا للانخراط في الحرب؛ فبعد مشاركة الولايات المتحدة وإطباق قوات الحلفاء على ألمانيا من الشرق والغرب، لم تعد هناك ميزة استراتيجية لمشاركة تركيا[16]. ومع اقتراب الحلفاء من إعلان الانتصار، وهزيمة ألمانيا، أعلنت الحكومة التركية انضمامها إلى قوات الحلفاء وإعلان الحرب على ألمانيا واليابان في 23 شباط/ فبراير 1945، أي قبل نهاية الحرب رسميًا بشهور، ومع ذلك فلم تشارك في العمليات القتالية[17].

أما في أزمة أوكرانيا عام 2014، عندما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم، حاولت تركيا اتباع سياسة قريبة من الحياد، فأعلنت إدانتها الضمّ وعدم اعترافها به قانونيًا، لكنها حافظت على علاقات الشراكة الاستراتيجية مع روسيا، ولم تنضمّ للعقوبات الغربية عليها، رغم أنها عضو في حلف الناتو وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورغم أن القرم تمثل أهمية استراتيجية وتاريخية لها، حيث خاضت من أجلها حربًا مع روسيا في الفترة 1853 - 1856، ودعمتها في تلك الحرب بريطانيا وفرنسا. ومع أن سيطرة روسيا مرة أخرى على القرم سبّبت قلقًا لتركيا؛ إذ تعطي هذه السيطرة أفضلية لروسيا في البحر الأسود عبر ضمان استمرار وجود أسطولها دونما حاجة إلى اتفاقية بهذا الشأن مع أوكرانيا، كما يضمن لها السيطرة على شمال هذا البحر فضلًا عن شرقه[18]، فإنّ تركيا تعاملت ببراغماتية مع هذه الأزمة؛ فمن جهة، زادت حصتها في السوق الروسية لتعويض النقص الناتج من العقوبات الغربية، ومن جهة أخرى، زادت الأزمة من الحاجة الغربية إلى تركيا بوصفها إحدى دول الناتو، وبوصفها تشكل أحد خطوط الدفاع عن أوروبا. وتبع هذه الأزمة تشكيكٌ في ولاء تركيا للمنظمات الغربية التي تعد عضوًا فيها.

## ثالثًا: هل تركيا محايدة في حرب أوكرانيا؟

بعد غزو روسيا لأوكرانيا في 24 شباط/ فبراير 2022، تجدّد الجدل حول السياسة الحذرة لتركيا، وظهر موقفها من الحرب كأنه "محايد" بالمعنى السلبي للناقدين الغربيين، وبالمعنى الإيجابي للمؤيدين الأتراك. فهل هي محايدة حقًا؟

16 Deringil, pp. 30-31, 49.

17 State Department and Foreign Affairs Records, National Archive, "RG 84: Turkey," accessed on 1/5/2022, at: https://bit.ly/3P42ETc

18 عماد قدورة، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرةً للصراع"، مجلة **سياسات عربية**، العدد 9، مج 2 (تموز/ يوليو 2014)، ص 53.

من الناحية الرسمية، لم تعلن الحكومة التركية الحياد في حرب أوكرانيا، بل إنها تعتبر نفسها من الناحية السياسية تقف إلى جانب أوكرانيا وحلفائها في الغرب، رغم عدم انضمامها للعقوبات الغربية الجديدة والمكثفة ضد روسيا؛ فعندما وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 23 شباط/ فبراير مرسومًا يعترف بـ "استقلال" المنطقتين الأوكرانيتين في إقليم دونباس، أو ما يسمى بجمهوريتي لوغانسك ودونيتسك الشعبيتين، وأمر القوات الروسية بالدخول إلى هناك بوصفها "قوات حفظ سلام"، ردّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عبر مكالمة هاتفية مع بوتين بأن "تركيا لن تعترف بأي انتهاكات لوحدة أراضي أوكرانيا"، وأن "بلاده لا تزال ملتزمة بجهود وقف التصعيد"[19]. وفضلاً عن ذلك، عملت تركيا على تنفيذ بنود اتفاقية مونترو لعام 1936، والتي تمنحها الحق في وقت الحرب بتقييد مرور السفن الحربية غير المسجلة في قواعدها في البحر الأسود عبر مضائقها[20]. وأعلن وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو أن تركيا أبلغت روسيا أنها ستغلق حركة الملاحة أمام السفن الحربية الروسية، وأن روسيا ردت إيجابيًا بأن "السفن لن تعبر المضيق". وقد أشاد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي Volodymyr Zelensky بقرار أنقرة، وبالرئيس أردوغان الذي وصفه بأنه "صديقي العزيز"[21].

لم يكن موقف تركيا المؤيد لأوكرانيا في نزاعها مع روسيا جديدًا، بل إنها طورت شراكةً عسكرية وتجارية قوية مع كييف، وكانت مؤيدةً لضمها وجورجيا إلى حلف الناتو. ففي لقاء أردوغان مع زيلينسكي في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، أثناء الحرب بين أذربيجان وأرمينيا على إقليم ناغوروني قرة باغ، أكد أردوغان على أن "تركيا تعتبر أوكرانيا دولة محورية لضمان الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة [...] سنواصل دعم سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، بما فيها شبه جزيرة القرم". وجدد موقف تركيا بأنها "لن تعترف بضم القرم غير المشروع إلى روسيا"[22]. كما بدأ التعاون العسكري التركي - الأوكراني في التحول إلى واقع يقلق موسكو. فقد بدأ البلدان بالتعاون في مجموعة من المنتجات العسكرية، مثل: تشغيل الطائرات المسيرة، وأنظمة الطائرات المسيرة "أكينجي". كما اشترت أوكرانيا 12 طائرة مسيرة من طراز "بيرقدار»، مع وجود خطط، في حينها، لشراء ما مجموعه 48 طائرة[23]. وقد استُخدم ما وصل أوكرانيا من هذه الطائرات في الحرب الأخيرة؛ ما أثار غضب روسيا، حيث وجّه بوتين احتجاجًا على استخدامها، واعتبره «نشاطًا استفزازيًا» يقوّض اتفاقات مينسك التي كانت قد أوقفت الحرب سابقًا بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين الأوكرانيين في إقليم دونباس. ومع ذلك، نفت تركيا أن تكون مبيعات الأسلحة التركية لأوكرانيا تستهدف روسيا. كما أظهرت زيارة أردوغان لأوكرانيا في 3 شباط/ فبراير 2022، أي قبل فترة قليلة من اندلاع الحرب، تأكيد تركيا على صداقتها مع أوكرانيا، فقد وقّعت الدولتان اتفاقيات دفاعية جديدة مهمة، واتفاقية تجارة حرة طال انتظارها، حيث كانت قيد المفاوضات على مدى 12 سنة، وكان متوقعًا أن ترفع حجم التجارة الثنائية إلى ما يتجاوز 10 مليارات دولار أميركي[24].

في المقابل، احتفظت تركيا بعلاقاتها القوية مع موسكو، التي طورتها إلى شراكة استراتيجية نتجت من تعاون مستمر على مدار عقدين، وحاولت ألا تسمح للأزمات بين الطرفين، مثل إسقاط الطائرة الروسية في

---

**19** **Natalia Konarzewska, "**Turkey, Ukraine and Russia: The Illusion of Neutrality," *Turkey Analyst*, 4/3/2022, accessed on 29/4/2022, at: https://bit.ly/3MRPExY

**20** تنص المادة التاسعة عشرة من الاتفاقية على أنه في حالة النزاع، عندما تكون تركيا محايدة، يجب ألا تمر سفن الحرب التابعة للقوى المتحاربة عبر المضائق، ينظر:
Süleyman Seydi and Steven Morewood, "Turkey's Application of the Montreux Convention in the Second World War," *Middle Eastern Studies*, vol. 41, no. 1 (January 2005), p. 79.

**21** **Konarzewska.**

**22** "أردوغان: لن نعترف بضم القرم غير المشروع إلى روسيا"، **وكالة الأناضول**، 2020/10/16، شوهد في 2022/4/30، في: https://bit.ly/3rvnpu2

**23** Taras Kuzio, "Turkey Forges a New Geo-Strategic Axis from Azerbaijan to Ukraine," The Royal United Services Institute, *Commentary*, November 2020, accessed on 1/5/2022, at: https://bit.ly/3w5AsWy

**24** **Konarzewska.**

تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، أو اغتيال السفير الروسي في أنقرة في كانون الأول/ ديسمبر 2016، أو التنافس الإقليمي في سورية وليبيا، أو الأزمات الدولية مثل أزمتي أوكرانيا 2014 و2022، أن تقوّض هذه الشراكة التي بنتها بعناية لتوازن علاقاتها مع الغرب عند الحاجة.

لذلك، سعت أنقرة إلى اتباع موقف «متوازن»، ولكنه ليس محايدًا بالضرورة، في حرب أوكرانيا الأخيرة، فقدمت نفسها «وسيطًا» مقبولًا لدى موسكو وكييف، نظرًا إلى علاقاتها الجيدة بالطرفين، من أجل التوصل إلى نقاط مشتركة بشأن المسائل الخلافية ونزع فتيل الحرب. وظل المسؤولون الأتراك على اتصال بأطراف الأزمة، واستطاعوا جمع وزيري خارجية روسيا وأوكرانيا في منتدى أنطاليا الدبلوماسي في 11 آذار/ مارس 2022، وكذلك في إسطنبول في 29 من الشهر نفسه. واعتبر أردوغان أن لدى روسيا وأوكرانيا «مخاوف مشروعة»، ودعا الجانبين إلى «وضع حدٍ للمأساة»، ورأى أن «إحراز تقدم في المفاوضات، سيمهد الطريق أمام لقاء بين الرئيسين الروسي والأوكراني»، وأنه «لا خاسر في صلحٍ عادل، وأن المفاوضات بين البلدين دخلت في مرحلة حاسمة»[25]. ويُلاحظ انتقاء الكلمات بعناية، واعتبار أن للطرفين مخاوف مشروعة، وأن الصلح «العادل» مهمٌ للطرفين، وذلك على ما يبدو بهدف ضمان استمرار عملية التفاوض واستمرار قبول وساطة أنقرة، التي تحاول إظهار موقفها على أنه «محايد» أو غير منحاز على المستوى الدبلوماسي.

وحاولت تركيا أيضًا التأكيد على فائدة موقفها المتوازن مع ظهور أزمة نقل محاصيل الحبوب من الموانئ الأوكرانية إلى الخارج، وبخاصة بعد أن أعلنت روسيا عن استعدادها «لتحرير الشحن البحري وتسهيل تصدير الحبوب دون عوائق من الموانئ الأوكرانية بالتنسيق مع تركيا»[26]. فبحسب موقع قناة «تي آر تي» الحكومية التركية، فإن اتفاق الطرفين الروسي والأوكراني على دور تركيا في هذا الأمر «يضع أنقرة في قلب مسؤولية تاريخية بتجنيب العالم خطر المجاعة، وكضامن لسريان القانون الدولي بخصوص حرية تنقل البضائع والسلع»، مستشهدةً بالدور الذي يمكن أن تؤديه أنقرة بالوساطة لتجاوز العقبات؛ وذلك استنادًا إلى تصريح وزير الخارجية جاويش أوغلو الذي قال: «من الناحية التقنية بالإمكان إزالة الألغام [...] ولكن أوكرانيا لا تريد دخول السفن الحربية الروسية إلى أوديسا، وروسيا لا تريد وصول سفن شحن محملة بالأسلحة إلى الموانئ الأوكرانية [...] كيف يمكن أن نضمن كل هذا؟ لا بد من آلية مراقبة»[27].

يبدو أن الهدف الأساسي لأنقرة مما سبق كله هو الحفاظ على استقرارها الداخلي، وكذلك الاستقرار الإقليمي قدر الإمكان؛ فاستمرار الحرب في أوكرانيا قد يعني المزيد من الصعوبات المالية في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به مع انخفاض قيمة الليرة التركية وتزايد نسبة التضخم، وبخاصة أنها شريك تجاري لكل من موسكو وأوكرانيا. لذا، لم تشارك في العقوبات المفروضة على روسيا، لأنها، بحسب الكاتب يوسف إريم في قناة «تي آر تي»: «تدرك أن هذه العقوبات من المحتمل أن تضر بها بقدر ما ستضر روسيا، لذا تريد تركيا الاستمرار في اتخاذ موقف متوازن وستفعل ذلك لأطول فترة ممكنة طالما أن روسيا لا تتجاوز أي خطوط حمراء خطيرة»[28]. أما الاستقرار الإقليمي، فإن للحرب في أوكرانيا عواقب سلبية أمنية واقتصادية على تركيا؛ ففضلًا عن أنها قد تتعرض للاختيار نهائيًا بين الوقوف إلى جانب روسيا أو أوكرانيا بسبب طول الحرب، أو امتدادها إلى أعضاء في الناتو، أو تشديد حلفائها الغربيين على ضرورة التزامها بالعقوبات على روسيا، فإن

---

**25** ضياء عودة، "أنقرة متفائلة بـ'مفاوضات إسطنبول'.. هل يأخذ بوتين بنصيحة أردوغان؟"، **الحرة**، 2022/3/29، شوهد في 2022/4/30، في: https://arbne.ws/3PfB05Q

**26** "لافروف يصل إلى تركيا لمناقشة إنشاء ممرات بحرية تسمح بتصدير الحبوب الأوكرانية" **فرانس 24**، 2022/6/7، شوهد في 2022/6/10، في: https://bit.ly/3xhLg5f

**27** "إنقاذ العالم من المجاعة .. تعرف جهود تركيا لفك الحصار عن القمح الأوكراني"، **تي آر تي عربي**، 2022/6/1، شوهد في 2022/6/10، في: https://bit.ly/3HaNilT

**28** Yusuf Erim, editor-at-large at Turkey's English-language state broadcaster TRT World, see: "Turkey, a Mediator in Ukraine, Mends its Own Ties with Neighbours," *Al-Jazeera*, 30/3/2022, accessed on 30/4/2022, at: https://bit.ly/3vRSQ7a

وقوع هذه الحرب أيضًا بجوارها في البحر الأسود قد يؤدي إلى تفاقم الوضع الأمني في المنطقة المحيطة، وإلى استمرار إغلاق مضائقها أمام السفن الحربية، وربما أيضًا أمام السفن التجارية إذا سادت الفوضى، واحتمال تعرضها لتهديدات مباشرة أو هجمات انتقامية من روسيا إن انضمت كليًا لجهود الحلفاء الغربيين ضدها.

تُطرح أسئلة أساسية في هذا السياق، هل هناك طلب رسمي محدد ومعلن عنه من حلف الناتو لالتزام تركيا بالعقوبات الكاملة؟ وهل هناك طلب بالمشاركة بأي عمليات عسكرية ضد روسيا في أوكرانيا؟ وما هي مطالب أوكرانيا نفسها من تركيا؟

في الواقع، لا يبدو أن ثمة طلبًا رسميًا بشأن التزام تركيا بالعقوبات على روسيا، وإن كانت توجد في الصحافة الغربية، كما بينا أعلاه، انتقادات لموقف تركيا في هذا السياق. فالدول الغربية تدرك مدى اعتماد الاقتصاد التركي على روسيا حاليًا، وبخاصة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، واعتمادها على الطاقة الروسية وخط «السيل التركي» الذي يصل إلى أوروبا. كما تدرك الدول الأوروبية تحديدًا أن الاعتماد التركي على روسيا قد تعمّق جزئيًا بفعل تأخير مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتجميدها منذ سنوات. أما بشأن طلب الناتو، فلا يوجد أي طلب لأي عضو في الحلف للانضمام للعمليات القتالية في أوكرانيا، بل على العكس هناك تحذيرات لجميع الأعضاء بعدم الانجرار إلى الحرب، لأن الرد الروسي على أي عضو سيُلزم الناتو بدخول الحرب رسميًا بموجب المادة الخامسة من ميثاقه[29]. بهذا، ليست هناك من ضرورة لتقييم إن كان الموقف التركي «محايدًا» أم لا، في العقوبات أو المشاركة في الحرب؛ إذ لا توجد هناك دعوة رسمية لأنقرة للانخراط فيهما.

ومع ذلك، يمكن اعتبار تركيا أنها ملتزمة بسياسة حلفائها في الناتو بصورة العامة، فهي:

**أولًا**، تلتزم بالموقف السياسي الغربي بشكل كامل، فقد دانت الغزو الروسي، وطلبت من موسكو الانسحاب من أوكرانيا، ولا تعترف بضم القرم ولا بالجمهوريتين الانفصاليتين المعلنتين في شرق أوكرانيا، ولا بأي أمر واقع جديد في أوكرانيا.

**ثانيًا**، تلتزم بإغلاق المضائق أمام السفن الحربية بموجب اتفاقية مونترو، وهو أيضًا استجابة لطلب أوكرانيا والغرب.

**ثالثًا**، تلتزم أنقرة بحل الصراع بالتفاوض والدبلوماسية، وهو ما يطالب به الناتو والغرب عمومًا، وقد حاولت ألمانيا وفرنسا فعلًا التوسط لإنهاء الحرب، وزار كبار مسؤولي الدولتين موسكو وكييف من أجل ذلك، وهو السلوك نفسه الذي تعمل به تركيا.

**رابعًا**، التزمت تركيا بالدعم العسكري لأوكرانيا، فأمضت مبيعاتها من الطائرات المسيرة لأوكرانيا رغم اعتراضات موسكو.

**خامسًا**، التزمت تركيا باستضافة لاجئين من أوكرانيا، مثلما هو الأمر بالنسبة إلى الدول الأوروبية، لكن ربما بوتيرة أقل، لأسباب جغرافية لوجستية، حيث لا يوجد تواصل بري بين البلدين، وأخرى ثقافية، لأن أوروبا رحبت بشدة باللاجئين الأوكرانيين، ووصلتها الأغلبية العظمى منهم.

فضلًا عن ذلك، قدمت تركيا مؤخرًا نماذج من المواجهة مع روسيا إقليميًا، رغم الشراكة الاستراتيجية الثنائية بينهما والمصالح المتبادلة الضخمة؛ ما عرّض هذه المصالح للخطر. فإضافة إلى التدخلات العسكرية التركية في سورية في الفترة 2016 - 2020، وفي ليبيا في عام 2020، بمواجهة غير مباشرة مع روسيا، فإن حرب أذربيجان

29 North Atlantic Treaty Organization, "Collective Defence - Article 5," accessed on 5/5/2022, at: https://bit.ly/3wfaYa7

في أواخر عام 2020، قد قدمت مثالاً على تحدي أنقرة لموسكو[30]. فقد ساعدت تركيا أذربيجان عسكريًا في حسم الحرب وفي استعادة كثير من أراضيها. ولا يُستبعد أن تُجري تركيا مراجعةً وتقييمًا لسياستها وسلوكها في حرب أوكرانيا بناءً على التطورات واحتمال امتدادها إلى أوروبا.

أما بالنسبة إلى أوكرانيا نفسها، فهي لم تنتقد موقف تركيا من الحرب، ولم تعتبرها محايدة، بمعنى اعتبار أنها تقف على مسافة واحدة من طرفي الصراع، ولم تطلب منها رسميًا الانضمام إلى العقوبات الغربية حتى الآن، بل إنها تثني على دورها كوسيط مقبول في المفاوضات، وطلبت منها أن تكون من بين الدول الضامنة أمنيًا لأي اتفاق سلام ينهي الحرب. ومع ذلك، لا يخلو الأمر من بعض الانتقادات الأوكرانية بسبب استمرار استقبال الأموال ورجال الأعمال الروس في تركيا. فقد انتقد زيلينسكي أنقرة لاتخاذها إجراءات تعزّز وصول السياح من روسيا، وذهب في مقابلة مع تلفزيون «إي آر تي» ERT اليوناني الحكومي، إلى أن «تركيا تعمل من ناحية كوسيط وتدعم أوكرانيا بخطوات مهمة، ومن ناحية أخرى، نرى، على سبيل المثال، تسهيل الطرق السياحية في الوقت نفسه، خاصة للسياحة الروسية [...] لا يمكن التعامل بهذه الطريقة، إنها معايير مزدوجة [...] يجب اتخاذ خيار، هل تؤيد الحقيقة أم لا؟»[31]. لا بد من ملاحظة أن مثل هذا الانتقاد نادر، حتى الآن. وبما أنه ورد كإجابة عن سؤال لتلفزيون يوناني، أي ناقدٍ لتركيا، فيمكن فهمه في سياقه. ومع ذلك، لا يخفي هذا الموقف أن أوكرانيا تأمل من تركيا دورًا أكبر، ربما على صعيد الضغط على موسكو، أو تزويد كييف بمزيد من الأسلحة والطائرات المسيرة، أو بذل مزيد من الجهود لوقف التصعيد؛ وهي مطالب مشابهة لتلك التي دأب الرئيس الأوكراني على حثّ الغرب أيضًا على الاستجابة لها في كل مناسبة منذ بدء الحرب. فأوكرانيا معنية بإنهاء الحرب كأولوية وغاية، وتسعى إلى استخدام كل الأوراق في سبيل ذلك، ومن بينها تركيا، التي ربما تفلح في استثمار صداقتها مع موسكو في سبيل تحقيق هذه الغاية.

وإجمالاً، فإن حسابات التكلفة – المنفعة في تقييم الغرب وأوكرانيا لموقف تركيا من الحرب حتى الآن، ربما تشير، إلى ما يلي:

**أولًا**، أن الناتو في الوقت الراهن في أمسّ الحاجة فعلاً إلى جهود كل عضوٍ فيه، وبخاصة إذا توسعت الحرب، بما في ذلك تركيا. فلا يُعقل أن يخسر تركيا بسبب مسألة العقوبات فقط، وهي من أكبر الدول في الحلف، وتملك ثاني أكبر عدد من الجنود فيه، في الوقت الذي يوشك ربما على دخول حرب عالمية.

**ثانيًا**، إن مكانة تركيا الجغرافية، وثقلها في الناتو، حيث لا تزال جبهة متقدمة له ويخزّن فيها أسلحة نووية، قد يساهم في منع الرئيس بوتين من توسيع الحرب واستدراج إحدى دول الناتو إليها، كي لا تدخل تركيا هذه الحرب رسميًا. فتركيا تمثل عنصرَ توازنٍ اقتصاديًا لروسيا، فهي لم تشترك في العقوبات في عامي 2014 و2022، بينما تجعلها أهميتها الاقتصادية الحالية أحد الموارد التي تتجنب موسكو خسارته في ظل انحسار خيارات روسيا تجاريًا، وبخاصة إذا طُبق الحظر النفطي الأوروبي عليها كاملاً.

**ثالثًا**، تعاني أوروبا بشدة بسبب العقوبات على روسيا، ومن ذلك نقص الطاقة وتضخم الأسعار، فهل يمكن أن يخسر الاتحاد الأوروبي شريكًا اقتصاديًا كبيرًا آخر، مثل تركيا، التي يبلغ تبادلها التجاري معه نحو 178.4 مليار دولار في عام 2021[32]، وهي إحدى الدول الواعدة بالطاقة، سواء على صعيد الإنتاج بعد اكتشافات الغاز

---

**30** ترتبط تركيا مع أذربيجان باتفاقية "الشراكة الاستراتيجية والمساعدة المتبادلة" منذ عام 2010، بينما ترتبط روسيا مع أرمينيا بـ "معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة" منذ عام 1997. ينظر:
Kuzio; Daria Isachenko, "Turkey–Russia Partnership in the War over Nagorno-Karabakh," SWP Comment 2020/C 53 (November 2020), accessed on 5/5/2022, at: https://bit.ly/3w35nCO

**31** "Zelensky Complains of Turkey's Double Standards on Russian Tourists," *Ahval*, 2/3/2022, accessed on 4/5/2022, at: https://bit.ly/3KUfOyS

**32** Turkish Statistical Institute (TUIK), "Exports by Country Group and Year" 2021; "Imports by Country Group and Year," 2021, accessed on 7/5/2022, at: https://bit.ly/3uJqv0j

الطبيعي في البحر الأسود، التي ارتفع إجمالي المؤكد منها إلى 540 مليار متر مكعب[33]، أو بوصفها من بين أهم طرق التصدير المحتملة لغاز شرق البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة بعد تحسن علاقاتها مع إسرائيل، واحتمال إحياء مشاريع نقل الغاز عبرها.

## رابعًا: لماذا يفضل الأتراك الحياد؟

يعكس المزاج العام للأتراك إزاء الحرب في أوكرانيا موقفَ الحذر، ويفضلون وقوف بلادهم على الحياد، وعدم الرغبة في استعداء روسيا، أو الانجرار وراء فرض عقوبات عليها تضرّ بتركيا نفسها. وتفضل الأغلبية الساحقة منهم بأن تقوم بلادهم بدور بنّاء يقوم على الوساطة لإنهاء الحرب. وتظهر هذه المواقف بجلاء في استطلاعات الرأي منذ بدء الحرب. فقد أظهر استطلاع للرأي العام حول الموقف من الحرب أن نحو 80 في المئة من المستطلعة آراؤهم يفضلون أن تظل البلاد «محايدة» في هذه الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وأنه في حالة المشاركة أو التورط سينتهي الأمر بتركيا إلى المعاناة من عواقب «سلبية» من الصراع. كما كشفت نتائج الاستطلاع أن أكثر من 90 في المئة قالوا إنهم «قلقون» بشأن الحملة العسكرية التي تشنها موسكو على كييف. وأظهر أن 78.2 في المئة من المشاركين يعتقدون أن أنقرة يجب أن تظل «محايدة». في الوقت نفسه، قال 2.4 في المئة فقط إن على تركيا أن تنحاز إلى جانب روسيا، في حين أيد 19.4 في المئة الانحياز إلى المواقف التي اتخذها حلف الناتو[34]. كما أظهر استطلاع آخر أن ما يقرب من 84 في المئة من الأتراك يريدون أن تتوسط بلادهم لتسوية الصراع أو تظل محايدة[35].

وقد تفسّر الأسباب التالية هذه المواقف، وكذلك موقف الحكومة التركية الذي لا يبدو، على أرض الواقع، أنه بعيدٌ عن هذا المزاج الشعبي؛ فحتى الآن لم تتجاوز السياسة التركية عمليًا إزاء حرب أوكرانيا ما ذهبت إليه هذه الآراء.

**أولًا**، تعتبر أنقرة تحركات موسكو الهجومية بمنزلة تحدٍ استراتيجي، وليست تهديدًا وجوديًا لتركيا. ويبدو أنها قامت بتقييم وضع روسيا واعتبرتها مقيدة من حيث قدرات القوة والحسم[36]. فمن جهة، لم توجه موسكو مطلقًا تهديداتها لتركيا، ولم تعتبرها دولة معادية، حتى في ظل استخدام أوكرانيا للأسلحة التركية والطائرات المسيرة. كما لا يبدو أن من مصلحة روسيا، كما أوضحنا سابقًا، خسارة شريكها الاقتصادي التركي في ظل الظروف التي تمر بها بفعل تكثيف العقوبات الغربية. فالتبادل التجاري بين البلدين كبير جدًا، حيث بلغ في عام 2021 نحو 34.7 مليار دولار[37]. ومن جهة أخرى، تدرك تركيا أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفاء آخرين مثل بريطانيا وأستراليا واليابان يقفون خلف أوكرانيا، وأن قدراتها وسياساتها مجتمعة كفيلة بتقييد روسيا ومنعها من توسيع الحرب، وهو ما يقيّد، من ثمّ، احتمالات جرّ تركيا إلى الحرب.

---

33 "Erdogan says Turkey Discovered 135 bcm Additional Natural Gas in Black Sea," *Reuters*, 4/6/2021, accessed on 7/5/2022, at: https://reut.rs/3MWLYLn

34 استطلاع **تركيا مونيتور** *Turkey Monitor*، أجرته مؤسسة أقصوي للأبحاث Aksoy Research، ينظر:
"80% of Turks 'Neutral' to War between Russia and Ukraine," *Asia News*, 5/5/2022, accessed on 5/2022, at: https://bit.ly/3yjlcaO

35 استطلاع أجراه صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة German Marshall Fund of the United States، ينظر:
David Lepeska, "Why don't Turkey's People Want Their Government to Back Ukraine?" *The National News*, 18/4/2022, accessed on 5/5/2022, at: https://bit.ly/3kNs35x

36 ⊠aban Karda⊠, "The War in Ukraine and Turkey's Cautious Counter-Balancing Against Russia," The German Marshall Fund of the United States, 3/3/2022, accessed on 1/5/2022, at: https://bit.ly/3sf7GCz

37 يصب التبادل التجاري بين روسيا وتركيا في مصلحة الأولى؛ إذ بلغت صادراتها إلى تركيا نحو 29 مليار دولار، تمثل صادرات الطاقة جزءًا كبيرًا منها، بينما بلغت الصادرات التركية إلى روسيا نحو 5.7 مليارات دولار. ينظر:
Turkish Statistical Institute (TUIK), "Imports by Country and Year (top 20 country)," 2021; "Exports by Country and Year (top 20 country)," 2021, accessed on 7/5/2022, at: https://bit.ly/3uJqv0j

**ثانيًا**، يعود إحجام تركيا عن تحدي روسيا مباشرة إبان أزمة أوكرانيا عام 2014 جزئيًا إلى الاستجابة الخجولة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي لم تكن كافية لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة أو لطمأنة حلفائها. وقد عززت تلك الاستجابة إحدى السمات الرئيسة للثقافة الاستراتيجية لتركيا وهي نهجها الذي يتجنب المخاطرة في الحالات المتقلبة. وإدراكًا لذلك، كان مصدر القلق الرئيس هو تجنب الانجرار إلى تصعيد غير مبرر بسبب السياسات الغربية الفاترة، والتي قد تترك تركيا وحيدة في مواجهة ثنائية مع روسيا[38]. وقد تزايد هذا الشعور عندما أسقطت تركيا الطائرة الروسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، وأوشك البلدان على قطع العلاقات بينهما، وتصاعد التوتر إلى درجة الخشية من وصوله إلى صدام عسكري. ولم تجد تركيا وقتها الاستجابة والتضامن الكافي من الناتو بوصفها عضوًا فيه. وفي حرب أوكرانيا في عام 2022، لا تزال تركيا تراقب تحركات حلفائها، ولا تبدو أنها مستعجلة باتخاذ خطوات تصعيدية مع موسكو من شأنها أن تفقدها أحد أهم شركائها، أو تتركها وحيدة في مواجهتها؛ فهي ربما لا تزال تتوقع ألا يستجيب الغرب لهواجسها ومطالبها الأمنية مثلما استجاب لأوكرانيا.

**ثالثًا**، تمثل الولايات المتحدة في نظر الأتراك تهديدًا لمصالح تركيا الإقليمية، وهو ما ساهم في التقارب التركي مع موسكو التي ظهرت كعامل توازن مع واشنطن[39]. ويُنظر إلى سياسات عديدة قامت بها واشنطن على أنها لا تتفق مع روح التحالف، ابتداءً بحظر السلاح بعد التدخل العسكري التركي في قبرص عام 1974، مرورًا باستضافة فتح الله غولن الذي تتهمه أنقرة بالوقوف وراء المحاولة الانقلابية عام 2016 ، وصولًا إلى الدعم الأميركي لوحدات حماية الشعب الكردية في شمال سورية، ثم تعليق واشنطن تسليم أنقرة طائرات إف35-، وإقرار الكونغرس الأميركي عقوبات اقتصادية عليها[40]، واعتراف الرئيس جو بايدن بما يسمى «مذابح الأرمن» أثناء الحكم العثماني عام 1915[41]. ويبدو أن هذه الوقائع التي امتدت على نحو خمسة عقود أقنعت الأتراك بأن الولايات المتحدة تمثل تهديدًا، رغم أنها حليف من الناحية الرسمية. ومن ثمّ، فليس من مصلحتهم تدمير الشراكة التي بنوها بعناية مع موسكو رغم مع اعتراها من تحديات وخلافات.

**رابعًا**، منع توسع الحرب في حوض البحر الأسود، فهذه المنطقة تجمع تركيا بروسيا وأوكرانيا وجورجيا ورومانيا وبلغاريا. وتعد هذه الدول من بين أهم شركاء أنقرة في مجالات عديدة، اقتصادية وسياسية ودفاعية وأمنية. ونظرًا إلى حجم وثقل تركيا الوازن في هذه المنطقة قياسًا بالدول الأخرى، فستكون من أكبر المتضررين من الاضطرابات والفوضى، التي قد تنعكس أيضًا على استقرار المضائق ومداخيلها المالية.

**خامسًا**، بما أن الفترة المقبلة حتى حزيران/ يونيو 2023، هي فترة حشد الرأي العام للانتخابات الرئاسية والبرلمانية الحاسمة، فمن المتوقع أن تسعى الحكومة الحالية إلى مراعاة نتائج الاستطلاعات المتعلقة باتجاهات الأتراك إزاء حرب أوكرانيا، ومن ثمّ تكريس سياسة «متوازنة» أو ما يُعتقد أنه «حياد»، وبذل مزيد من الجهود في الوساطة، وفي محاولة منع تفاقم الصراع أو توسّعه ليشمل دولًا في حلف الناتو، ما قد يضطرها إلى خيارات وحسابات أخرى.

---

**38** Kardaş.

**39** Ibid.

**40** Nurullah Gür, Mevlüt Tatliyer and Şerif Dilek, "The Turkish Economy at the Crossroads: The Political Economy of the 2018 Financial Turbulence," *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), p. 148.

**41** كرر بايدن هذا الموقف مرتين حتى الآن؛ فقد أطلق تصريحه الأول في نيسان/ أبريل 2021 بعد ثلاثة شهور من تسلمه الرئاسة، ثم أكد عليه في نيسان/ أبريل 2022؛ ما يعني أنها أصبحت سياسة ثابتة لإدارته، وربما الإدارات اللاحقة، وقد يذكّر بها تركيا ويستخدمها كورقة ضغط، رغم حاجة الولايات المتحدة حاليًا إلى تعاون أنقرة، وهي على وشك صراع محتمل على مستوى دولي بالجوار التركي. ينظر:
The White House, "Statement by President Joe Biden on Armenian Remembrance Day," 24/4/2021, accessed on 28/4/2021, at: https://bit.ly/3gMdlLd;
The White House, "Statement by President Joe Biden on Armenian Remembrance Day," 24/4/2022, accessed on 7/5/2022, at: https://bit.ly/3kUFAIs

ومع ذلك، وعلى الرغم من محاذير تركيا وحسابات موقفها الذي تعتبره متوازنًا في حرب أوكرانيا، ويحسبه معارضوها أو مؤيدوها «حيادًا»، سلبيًا أو إيجابيًا، على التوالي، فإنه ينبغي لها ألا تواصل قراءة البيئة الحالية من منطلق تجاربها السابقة فقط مع الغرب أو مع روسيا، بل يتعين مراعاة التغيرات في كل حقبة جديدة وفق التحديات الآنية والاستراتيجية. فالحرب في أوكرانيا أنهت حقبة من الاستقرار الدولي النسبي الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة، أو حتى منذ الحرب العالمية الثانية، وأضحى العالم معرضًا مرة أخرى لحرب عالمية جديدة. وقد يصعب أن تحتفظ تركيا بموقفها المتوازن نفسه، فمن المحتمل أن يتجاوز الصراع جغرافيًا أوكرانيا ليشمل دولًا في الناتو، ومن المحتمل أيضًا أن يؤدي الانقسام الحاد الجديد بين الغرب وروسيا، والعقوبات المشددة التي فرضت على الأخيرة، إلى امتداد الصراع إلى مناطق أخرى في العالم، ربما في الشرق الأوسط، أو في تايوان أو غيرها. وربما تستدعي هذه التغيرات المحتملة إعادة تعريف التحديات والمخاطر والتهديدات بالنسبة إلى تركيا ومصالحها القومية. وفي ظل هذه التغيرات الجوهرية، وتوسّع مصالح تركيا في مناطق عديدة، وسعي أطراف عديدة لجذبها نحوها، يتعين أن تحدد أنقرة أولوياتها من جديد بناءً على قراءة معمقة للمستقبل، مع أخذ تجاربها السابقة في الاعتبار، ولكن من دون أن تظل عالقة فيها. فحتى لو كانت الذاكرة الشعبية التركية تستعيد الماضي عند تعلّق الأمر بخيبة الأمل من الحلفاء والشركاء، فمن واجب الحكومات أن تقود الأمةَ وتحسّن ذاكرتها عبر تجارب ناجحة جديدة.

## خاتمة: هل الحياد ملائم لتركيا؟

للإجابة عن سؤال الدراسة بوضوح، فإن الحياد لا يمكن أن ينطبق على حالة تركيا في حرب أوكرانيا الحالية؛ فالحياد حالة فريدة في التاريخ الحديث، ولم تلتزمه إلا سويسرا منذ نحو قرنين، ولم تقبل الدول الكبرى أو تحترم حالة الحياد التام إلا في هذه الحالة رغم الحروب الكبرى التي مرت بها أوروبا. وكما أسلفنا، فهذا الحياد مضمّنٌ قانونًا في دستور سويسرا، ومتفقٌ عليه بين الدول منذ مؤتمر فيينا عام 1815. أما ما عدا ذلك من حالات الحياد، وآخرها فنلندا والسويد[42]، فقد كان حيادًا سياسيًا في فترات متقطعة لتجنّب مساعدة الأطراف المتحاربة أو تجنّب تداعيات حروبها.

بالمعنى القانوني، وفي سياق الحرب الحالية، ربما الحياد هو الخيار الأفضل لحالة أوكرانيا نفسها. في هذا الشأن، يذهب الدكتور عزمي بشارة إلى أن "الخيار الوحيد لأوكرانيا، والذي قد يقودها إلى الاستقرار هو الحياد وليس الانضمام إلى الأحلاف العسكرية، وذلك في مقابل الاحترام الروسي للسيادة"، ويعتبر هذا النموذج ضروريًا "للديمقراطية الأوكرانية، وكان يمكن أن يجنّب أوروبا الحرب"، وهو يرى أن "يُرسى هذا الحياد في الدستور، بحيث لا يعود حسمه بالانتخابات ممكنًا"[43]. وبهذا، كما تجنّبت سويسرا حالات الحروب عبر التاريخ، وجنّبت بدورها الدولَ حولها من الصراع بسببها - أي بسبب وجود إثنيات أوروبية مختلفة داخلها وقابلة للنزاع - فإن هذه الحالة الفريدة قد تكون ملائمة لتطبيقها فقط على أوكرانيا وباتفاق الدول الكبرى.

---

**42** تزايدت مخاوف فنلندا والسويد من الوضع الأمني المتوتر بعد حرب أوكرانيا، وفضلتا إنهاء واقع حيادهما وطلبتا الانضمام لحلف الناتو. وقد أبدت تركيا اعتراضها على هذا الطلب، وفسّرت ذلك بوجود نشاطات لمنظمات تعتبرها إرهابية في الدولتين؛ ما يشكل تهديدًا للأمن التركي. وتستطيع أنقرة تعطيل طلب الانضمام هذا، لأن الموافقة عليه تتطلب إجماع الدول الثلاثين الأعضاء في الحلف. ومع ذلك، قد يتغير موقف تركيا إن استجابت الدولتين لطلباتها، أو جرت تسوية بين تركيا والحلف. ينظر:

Bryan Pietsch, "Why Turkey Dissents on Finland and Sweden Joining NATO and Why it Matters," *The Washington Post*, 17/5/2022, accessed on 10/6/2022, at: https://wapo.st/3O5GvTe; "NATO Talks to Address Turkey's Concerns on Sweden, Finland Accession," *Daily Sabah*, 1/6/2022, accessed on 10/6/2022, at: https://bit.ly/3xzQc6S

من جهة أخرى، من المحتمل أن يكون سبب اعتراض أنقرة أيضًا هو محاولتها مراعاة التوازن القائم في أوروبا، وتقديم نفسها على أنها ضد تصعيد التوتر، بما في ذلك معارضة تغيير المعادلات الأمنية التي أبقت فنلندا والسويد محايدتين واقعيًا؛ ما ساهم في التهدئة بين روسيا والغرب.

**43** عزمي بشارة، "روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنّب المسار المؤدي إلى الحرب"، **دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27 شباط/ فبراير 2022، ص 20، شوهد في 2022/5/7، في: https://bit.ly/3wf2kbu

أما تركيا، فيصعب أن تكون محايدة، ولا يمكن أن تقبل الدول الغربية بحيادها، لأنها عضو في حلفها الأمني "الناتو". كما أن تركيا بموقعها وثقلها ومكانتها التي سعت لتعزيزها طوال العقدين الماضيين، يتعين ألا تقبل بوضع مثل هذا تنتهجه دول صغيرة مثل سويسرا أو هشة وعازلة مثل أوكرانيا.

بالفعل، لم تكن تركيا محايدة تاريخيًا ولا حاليًا؛ ففي الحرب العالمية الثانية، كانت ترتبط بمعاهدة مع بريطانيا وفرنسا منذ عام 1939، لكنها لم تفعّل بنود المعاهدة خشية انتقام ألمانيا، كما ارتبطت بمعاهدة صداقة مع ألمانيا في عام 1941، لكنها تخلت عنها وأنهت سياسة الحذر والترقب، وأعلنت الحرب على الأخيرة قبل نهاية الحرب بشهور قليلة. كما لم تكن أنقرة محايدة في عام 2014 في أزمة أوكرانيا، بل دانت ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، لكنها حافظت على موقف متوازن ينأى بها عن التداعيات السلبية المحتملة لاستعداء روسيا أو فرض عقوبات تركية عليها. وحاليًا، في حرب أوكرانيا عام 2022، لا يدل أي موقف رسمي لأنقرة على حيادها، بل على التزامها بمواقف حلفائها الغربيين، ما عدا العقوبات الاقتصادية التي لا يوجد أي طلب رسمي معلن عنه بشأنها من هؤلاء الحلفاء، فضلًا عن أن هذه العقوبات ستضر بها ربما أكثر من ذلك الضرر الواقع على روسيا، وبخاصة أن الصادرات التركية إلى روسيا لا تزيد عن سُدس الصادرات الروسية إلى تركيا، كما أسلفنا، وتشكل احتياجات الطاقة الجزء الأكبر منها.

وبدلًا من أن تكون تركيا في حالة حياد غير ممكن قانونيًا وسياسيًا، فإن سلوكها المتوازن حتى الآن والدور المفضّل لديها في الوساطة، أو الضامن في أي اتفاق ينهي الحرب، يتعين تعظيمه؛ فبسببه قد تجني، إن نجحت، مكاسب استراتيجية. لكن يتعين تعضيد ذلك بتفكيرٍ جديدٍ بفاعلية الدور والمكانة في حال لم تسر الأمور بهذا الاتجاه المفضّل لها، وإنما باتجاهات التصعيد واتساع رقعة الصراع غير المستبعدة.

## المراجع


### العربية

الأمم المتحدة. **ميثاق الأمم المتحدة.** في: https://bit.ly/3kQQwHa

بشارة، عزمي. "روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنّب المسار المؤدي إلى الحرب». **دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 27 شباط/ فبراير 2022، في: https://bit.ly/3wf2kbu

قدورة، عماد. "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرةً للصراع". مجلة **سياسات عربية**. العدد 9، مج 2 (تموز/ يوليو 2014).

### الأجنبية

Deringil, Selim. "The Preservation of Turkey's Neutrality during the Second World War: 1940." *Middle Eastern Studies*. vol. 18, no. 1 (January 1982).

Frohman, Herman. "An Analysis of Neutrality and Modern Neutralism." *Journal of International Affairs*. vol. 12, no. 2 (1958).

Ghosh, Bobby. "Turkey's Neutrality on Ukraine is Coming at a High Price." *The Washington Post.* 18/4/2022, at: https://wapo.st/3w5g74u

Güler, Muhammet Ali. "Who is Neutral and Who is Wrong in Ukraine War?" *Daily Sabah*. 1/4/2022, at: https://bit.ly/3P3rt1I

Gür, Nurullah Mevlüt Tatliyer and ⊠erif Dilek. "The Turkish Economy at the Crossroads: The Political Economy of the 2018 Financial Turbulence." *Insight Turkey*. vol. 21, no. 4 (Fall 2019).

Isachenko, Daria. "Turkey–Russia Partnership in the War over Nagorno-Karabakh." SWP Comment 2020/C53 (November 2020), at: https://bit.ly/3w35nCO

Karda⊠, ⊠aban. "The War in Ukraine and Turkey's Cautious Counter-Balancing Against Russia." The German Marshall Fund of the United States. 3/3/2022, at: https://bit.ly/3sf7GCz

**Konarzewska, Natalia. "**Turkey, Ukraine and Russia: The Illusion of Neutrality." *Turkey Analyst.* 4/3/2022, at: https://bit.ly/3MRPExY

Kuzio, Taras. "Turkey Forges a New Geo-Strategic Axis from Azerbaijan to Ukraine." The Royal United Services Institute. *Commentary*. November 2020, at: https://bit.ly/3w5AsWy

Lyon, Peter. "Neutrality and the Emergence of the Concept of Neutralism." *The Review of Politics*. vol. 22, no. 2 (April 1960).

North Atlantic Treaty Organization. "Collective Defence - Article 5," at: https://bit.ly/3wfaYa7

Olmert, Y. "Britain, Turkey and the Levant Question during the Second World War," *Middle Eastern Studies*, vol. 23, no. 4 (October 1987).

Seydi, Süleyman and Steven Morewood. "Turkey's Application of the Montreux Convention in the Second World War." *Middle Eastern Studies*. vol. 41, no. 1 (January 2005).

State Department and Foreign Affairs Records. National Archive. "RG 84: Turkey," at: https://bit.ly/3P42ETc

The U.S. National Archives and Records Administration. National Archive, "Monroe Doctrine (1823)," at: https://bit.ly/3LX6qf3

The White House. "Statement by President Joe Biden on Armenian Remembrance Day." 24/4/2021, at: https://bit.ly/3gMdlLd

_____. "Statement by President Joe Biden on Armenian Remembrance Day." 24/4/2022, at: https://bit.ly/3kUFAIs

"Turkey, a Mediator in Ukraine, Mends its Own Ties with Neighbours." *Al-Jazeera*, 30/3/2022, at: https://bit.ly/3vRSQ7a

Turkish Statistical Institute (TUIK). "Exports by Country Group and Year." 2021, at: https://bit.ly/3uJqv0j

_____. “Imports by Country Group and Year.” 2021, at: https://bit.ly/3uJqv0j

_____. “Imports by Country and Year (top 20 country),” 2021, at: https://bit.ly/3uJqv0j

_____. “Exports by Country and Year (top 20 country).” 2021, at: https://bit.ly/3uJqv0j

Veon, Dorothy H. and Adolph Meyer. “Switzerland and her Place in International Unity.” *Pi Lambda Theta Journal.* vol. 27, no. 2 (December 1948).